ISSN: 2437-0827
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
DOI:5424/IJO/21547
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر من أجل التوظيف المستقل للشباب
دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم الشباب

Entrepreneurial support devices in Algeria for independent employment for youth Status: The National Youth Employment Support Agency.

زروقي ابراهيم[1]، شارف وهيبة[2]

[1] أستاذ التعليم العالي، مخبر إتمام جامعة سعيدة، الجزائر، **Zerrouki02@yahoo.fr**

[2] طالبة دكتوراه، مخبر إتمام جامعة سعيدة، الجزائر، **charefwahiba@gmail.com**

تاريخ الاستقبال: **2020/09/16** تاريخ القبول: **2021/05/19** تاريخ النشر: **2021/09/27**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر في التوظيف المستقل للشباب ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع المؤشرات والبيانات و المعلومات و الإحصائيات لقراءتها و تحليلها، تمثلت هذه المؤشرات في قراءة لمعدلات البطالة، مساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل، عدد مناصب العمل والمشاريع المفتوحة ... توصلنا في الدراسة إلى أن المقاولاتية ساهمت بشكل كبير في توفير مناصب الشغل للشباب .كما نوصي بضرورة المرافقة المقاولاتية للمشاريع و المؤسسات المصغرة خاصة للشباب الذين يتوجهون للحياة المهنية إذ لا يمكن الفصل بين المرافقة والمؤسسات الصغيرة خاصة كون أن هذا القطاع جديد يتطلب الدعم الوافر من الحكومة الجزائرية.

كلمات مفتاحية: البطالة؛ سياسة التشغيل؛ المقاولاتية

Abstract: The aim of this study is to indicate the role of devices support the entrepreneurial in Algeria in independent employment for young people. To achieve the goals of the study, researchers used desciptive and analytical approach with gathering indicators,data,information and staistics for reading and analyzing. These indicators represent reading the unemployment rate, the contribution of small and medium entreprisse in employment. the number of job posts and open projects… The study we found that entrepreneurial contributed greatly to provide jobs for young people. We also recommend the need to accompagne the entrepreneurial for projects and micro-entreprises especially for young people who turn to working life as it cannot separate between accompanying and small entreprises especially that this new sector need extensive support from the Algerian government.

Keywords: The unemployment; Operating Policy; Entrepreneurial

المرسل:

1. مقدمة

يعتبر النهوض بقطاع التشغيل حاجة ملحة و ضرورية باعتباره قطاعا يساعد على تحقيق التنمية في أي بلد كان، فمنذ الاستقلال سعت الجزائر للنهوض بهذا القطاع للتخلص من هاجس البطالة الذي لازال يطاردها خاصة وأنه مقترن بشكل كبير بفئة الشباب، فلقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لآليات محاربة البطالة وذلك باتخاذ عدة تدابير علاجية كثيرة ومتنوعة نذكر منها تشجيع الشباب على إنشاء المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتوفير مناصب الشغل. من هنا بدأت المقاولة في الجزائر تعرف ارتفاعا محسوسا بين الشباب، كان هذا من خلال تبني الحكومة الجزائرية آليات وأطر وقوانين تشريعية داعمة لمقاولة الشباب منذ 2002 لتشجيعهم وتنمية روح المقاولاتية فيهم. كما أن الحكومة خصصت مجموعة من الأجهزة والبرامج المرافقة والداعمة للمقاولاتية بين الشباب من أبرزها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

إشكالية الدراسة:

على هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو دور أجهزة دعم المقاولاتية في التوظيف الذاتي للشباب الجزائري؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة دور المقاولاتية في توفير مناصب الشغل.
- معرفة دور المقاولاتية دعم سياسات التشغيل الجزائرية
- معرفة دور أجهزة دعم المقاولاتية في دعم السياسات الخاصة بالقضاء على البطالة والتخفيف من حدتها.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة المقاولاتية و كذا البطالة و سياسات التشغيل، وتم استخدام دراسة الحالة لإسقاط المفاهيم النظرية على الواقع من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من أجل الوصول إلى نتائج تسهم في بناء توصيات بغرض دعم الدور الفعال للمقاولاتية في بناء اقتصاد قوي.

2. الاطار النظري للمقاولاتية

1.2 مفهوم المقاولاتية: استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي إذ كانت المقاولة تعني

دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد.[1]

ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشكل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة، فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة.[2]

كما تعرف المقاولاتية على أنها : "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية) وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.[3]

كما تعرف المقاولاتية :على لأنها عملية خلق قيمة مضافة للمؤسسات والمجتمعات خلال الجمع بين مجموعات فريدة من الموارد العامة والخاصة من لاستغلال الفرص الاقتصادية ،الاجتماعية، والثقافية، في البيئة المتغيرة".[4]

المقاول: لقد اعتبر Cantillon أن المقاول يتموقع في مركز النشاط الصناعي والتجاري[5]، وبالنسبة لـــــ " J–B Say المقاول هو الفرد الذي يملك و يسير مؤسسته، أما بالنسبة لـ durker فان المقاول لا يوجد فقط في الـ(م ص م)، بل كذلك في المؤسسات الكبيرة ويكمن جوهره في أنه يجعل من التغيير شعارا له، فهو ليس بالمضارب ولا الرأسمالي و لا الأجير.[6]

2.2دور المقاولاتية:

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية و الاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.[7]

- **الدور الاقتصادي للمقاولاتية:**

يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية

وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية. بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها.

يظهر الدور الاقتصادي للمقاولاتية من خلال النقاط التالية:

- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي
- ✓ تنويع الهيكل الصناعي
- ✓ تدعيم التنمية الإقليمية
- ✓ معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية
- ✓ تنمية الصادرات
- ✓ زيادة الناتج المحلي
- ✓ تكوين الكوادر الفنية و الإدارية
- ✓ جذب المدخرات

- **الدور الاجتماعي للمقاولاتية:** الإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

- ✓ زيادة التشغيل و توفير مناصب العمل نظرا للأساليب الإنتاجية الكثيفة فهي تساهم في تحريك سوق العمل.
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الدخول إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي
- ✓ مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية
- ✓ ترقية روح المبادرة
- ✓ محاربة الآفات الاجتماعية

3. مفاهيم حول البطالة والتشغيل

1.3مفهوم البطالة:

البطالة اقتصاديا هي عدم قدرة الاقتصاد الوطني بمؤسساته العمومية و الخاصة على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب من لديهم الرغبة و القدرة على العمل و يبحثون عنه و لا يجدونه.

فحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد فإن:العاطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سن العمل ممن لا يعملون بأجر أولا يعملون لحسابهم الخاص و اتخذوا خطوات محددة بحثا عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص

كما تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل: بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه الباحثون عليه ويقبلونه عند الأجر السائد ولا يجدونه[8].

2.3 أنواع البطالة:

تقسم البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى الأنواع التالية[9]:

- البطالة الاحتكاكية: مؤقتة و تحدث غالبا عند تغيير مكان العمل أو نوع الوظيفة.
- البطالة الدورية: ناتجة عن تذبذب الدورات الاقتصادية بين رواج ترتفع فيه مستويات التشغيل و انكماش يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب ثم الإنتاج الكلي و بالتالي مستويات التشغيل.
- البطالة الموسمية: ناتجة عن موسمية الإنتاج تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية كالزراعة و السياحة.
- البطالة الهيكلية: تنتج عن التغيير في هيكل الاقتصاد دون التغيير في هيكل سوق العمل.

أما حسب آثارها فإلى:

- بطالة اختيارية:[10] أين يكون قرار تعطل العامل عن العمل اختياريا بتقديم الاستقالة سواء بهدف البحث عن عمل أفضل أو فقط للعزوف عن العمل.
- بطالة مقنعة:[11] تنتج التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا دون المساهمة في إنتاجية العمل.

بطالة إجبارية:[12] و تكون خارجة عن قدرة العامل عندما يرغب و يقدر على العمل عند مستوى الأجر السائد بحيث تمثلها حالات التسريح التي يخضع لها العمال في مرحلة الكساد.

3.3 إحصائيات عن البطالة في الجزائر:

بلغ معدل البطالة بالجزائر 11.7 بالمائة في سبتمبر 2018 مقابل 11.1 بالمائة في أفريل 2018 بزيادة 0.6 نقطة خلال هذه الفترة لكنها بقيت مستقرة مقارنة بسبتمبر 2017 (11.7 بالمائة أيضا)، حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 1.462 مليون شخص في سبتمبر الماضي مقابل 1.378 مليون شخص في أفريل 2018 و 1.44 مليون شخص في سبتمبر 2017.

وارتفع معدل البطالة لدى الرجال منتقلا من 9 بالمائة في أفريل 2018 إلى 9.9 بالمائة في سبتمبر 2018، حسب الديوان.

لكن معدل البطالة عند النساء عرف انخفاضا طفيفا حيث انتقل من 19.5 بالمائة في أفريل 2018 إلى 19.4 بالمائة في سبتمبر 2018.

وتم ملاحظة فروقات معتبرة حسب العمر ومستوى التكوين والشهادة المحصل عليها، حسب نتائج التحقيق الذي أعده الديوان تحت عنوان "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة في سبتمبر 2018".

وفيما يخص معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 16-24 سنة، فقد بلغ 29.1 بالمائة في سبتمبر الماضي مقابل 26.4 بالمائة في أفريل 2018 (ارتفاع 2.7 نقطة) و28.3 بالمائة في سبتمبر 2017. وبلغ معدل البطالة لدى هذه الفئة 24.6 بالمئة بالنسبة للرجال و51.3 بالمائة عند النساء.

أما نسبة البطالة عند فئة الـ 25 سنة وما فوق فقد بلغت 8.9 بالمائة في سبتمبر 2018 حيث قدرت 7.4 بالمائة لدى الرجال و 15.2 بالمائة لدى النساء.

و بخصوص توزيع نسبة البطالة حسب الشهادات المحصل عليها، تم تسجيل 668.000 بطال غير حاصلين على شهادة، أي بنسبة 45.7 بالمئة من مجموع البطالين.

ومن إجمالي فئة البطالين يشكل خريجو التكوين المهني نسبة 26.4 بالمائة (386.000 بطال) فيما تشكل نسبة خريجي التعليم العالي 27.9 بالمائة (408.000 بطال).

وفي المتوسط، يعتبر أكثر من بطال من بين اثنين (56.9 بالمائة) بطالا لفترة طويلة، أي أنه يبحث عن منصب عمل منذ سنة على الأقل. ويعتبر بطالا كل شخص يتراوح عمره بين 16 و 59 سنة ، دون عمل مع تصريحه بالاستعداد للعمل وشروعه في البحث عن شغل خلال الفترة المعنية.

4.3 الأبعاد الرئيسة لسياسات التشغيل في الجزائر:

- **البعد الاقتصادي:** يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.
- **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل مايجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما بترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.
- الأبعاد التنظيمية والهيكلية: وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009.
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج.
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

4. تحليل النتائج

1.4 واقع المقاولاتية و سياسة التشغيل في الجزائر :

نظراً لثراء التجربة الجزائرية في مجال سياسات التشغيل، فإنه يمكن القول أن الجزائر قد اعتمدت، ومنذ أن شرعت في التحول نحو النهج الليبرالي في تسيير الاقتصاد الوطني، مجموعة من التدابير الموجهة للتكفل بإيجاد مناصب عمل حقيقية ودائمة للشباب، وذلك من خلال خلق ورشات ومؤسسات صغيرة متخصصة في الإنتاج أو التحويل أو تقديم خدمات أو ما إلى ذلك من النشاطات التي والمشاريع التي يبادر بها الشباب المعني، حيث وضع أول برنامج من هذا النوع مع بداية 1989 عرف ببرنامج تشغيل الشباب، وهو موجه لفئة الشباب ما بين 16 و27 سنة، تمنح لهذه الفئة من الشباب تكويناً يسمح لها بالاندماج في أعمال ذات منفعة عامة في القطاعات الفلاحية والصناعية والري والبناء والأشغال العمومية. إلا أن هذا البرنامج لم يعرف النجاح المنتظر وذلك لأسباب إدارية، حيث كان ينتظر أن يوفر أكثر من 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين فقط. حيث لم يستفد من هذا المشروع سوى نصف هذا العدد، منهم 60.000 شاب حصلوا على مناصب دائمة أو مؤقت، و40.000 شاب على مناصب في نشاطات التكوين والتأطير.[13]

2.4 دعم تنمية المبادرة المقاولاتية: من بين التجارب الرائدة في تنمية روح المقاولاتية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة من حيث سقف الاستثمار ومن حيث سن المبادرين، كما أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر تتضمن بعض التعديلات النوعية الخاصة بالنشاطات المصغرة بغرض الاستجابة لتطلعات المبادرين والحصول على مشاريع قابلة للتموين من طرف البنوك، لتنتهج بذلك أبعادا على المدى القصير والمتوسط في إطار دعم سياسيتها الرامية لدعم تنمية المبادرات الفردية والتي ترتكز على:[14]

*** دعم تنمية المبادرة المقاولاتية في المدى القصير** من خلال ما يلي:

- برامج تكوين المقاولين الشباب في ميدان التسيير خلال مرحلة ما قبل إنشاء المشروع أو في مرحلة ما بعد إنشائه.
- برامج تكوين مستخدمي الوكالات والمتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب ومتابعتهم وتوجيههم.
- إدراج صيغة التمويل الثنائي مع رفع سقف القرض بدون فائدة دفعا لعملية خلق النشاطات.
- تشجيع المشاريع ذات الصلة بالتنمية المحلية .
- إعادة تنظيم الوكالات المتخصصة في النشاطات المصغرة باتجاه لامركزية مساعدات الدولة.

- مساهمة قطاع البنوك في إنجاح الإصلاحات لا سيما من خلال التخصص في المؤسسة المصغرة، وفتح شبابيك خاصة على مستوى شبكة البنوك ولامركزية القرض البنكي على مستوى الفروع الولائية للبنوك.

* **دعم تنمية المبادرة المقاولاتية في المدى المتوسط:** وذلك عن طريق تخصيص مؤسسة مالية لتمويل مشاريع استحداث النشاطات على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى.

3.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر:

بدأ الاهتمام وتعظيم دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدرجة كبيرة في بداية الألفينيات منذ تم إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (2001)، والذي حمل في طياته تعريفا رسميا لهذا النوع من المؤسسات، والذي شجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، وبذلك أعتبر من أهم القطاعات التي تستقطب العديد من العمالة كما هو موضح في الجدولين رقم 01 و02 الآتيين، ففي سنة 2005 بلغت نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص 63.15 % من حجم التشغيل، أي ما يزيد على 5 ملايين عامل، مقارنة بـــ 36.85 % بالنسبة للقطاع العام.

الشكل 01: يوضح حجم المؤسسات المقاولة في الجزائر

المصدر: أبو بكر بوسالم، معوقات تطبيق المقاولة من الباطن في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري–، ملتقى دولي حول إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية في المؤسسات في الدول النامية الواقع والآفاق–، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 11–12فيفري ،2017ص61.

أما الشكل أعلاه فيوضح عدد المؤسسات المناولة في الجزائر من حيث حجمها وبالضبط من حيث عدد عامليها، ويتبين أن أغلب المؤسسات المناولة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة بنسبة 46%، تليها

المؤسسات التي تشغل ما بين (20و 99) عامل بنسبة42%، وفي الأخير تأتي المؤسسات المتوسطة تشغل ما بين(100-499عامل) بنسبة تقدر بـ 12%.

إضافة لهذا أكد كمال أقسوح رئيس بورصات المناولة والشراكة أن الجزائر تحصي حوالي ألف مؤسسة مناولة صناعية وتمثل 10٪ من النشاط الصناعي، وهي نسبة ضعيفة ولا تلبي الحاجيات الوطنية ل 10 آلاف مؤسسة صناعية، بحيث يتعين رفعها على الأقل إلى 20٪ على غرار المعايير المعمول بها في العالم عن طريق تحسين العلاقة بين القطاع الصناعي والمناولين المحليين، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الجدول رقم 01: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2003-2005 (الوحدة: ألف عامل)

البيان	2003			2004			2005		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية والبناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة والخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044
%النسبة	39.77	60.23	100	34.34	65.66	100	63.15	36.85	100

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر، ص17.

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي عدد المشتغلين

السنوات	2011	2012	2013
نسبة مساهمة القطاع الخاص	60%	57.2%	58.2%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

فمن خلال الجدول رقم 02 يظهر أن القطاع الخاص يشغل ما نسبته 60% من المشتغلين أي ما يقدر 5756000 عامل سنة 2011، وهي تقريبا على استقرار 2012 و2013.

إلا أن ما يميز القطاع الخاص أنه يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تلعب دور الحيوي ضمن المنظومة الاقتصادية الشاملة كأداة من أدوات النهوض الاقتصادي وفي تنفيذ المشروعات الاقتصادية في مختلف المجالات في ضوء تراجع دور الدولة كمنتج وصاحب

عمل وانحسار نفوذها وسلطانها نتيجة تعثر قطاعها العام. كما ذكر بأن تحول إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المفتوح باتت المؤسسات الصغيرة وحدة إنتاجية صغيرة إلى جانب الوحدات الاقتصادية الوطنية وتمثل نواة قوية وصلبة وحقيقية ترتكز عليها المؤسسات الكبيرة الحجم تولد فرص عمل وتوفر مصادر دخل و تمتص البطالة وتحسن توزيع الدخل القومي وتقلص بؤر الفقر وتخفف من وطأته[15].

1.3.4المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط وفئة الأجراء لسنة 2009-2013:

جدول رقم 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط وفئة الأجراء لسنة 2009-2013

الرقم	قطاعات النشاط	م مصغرة	م ص	م متوسطة	المجموع
		من 1 إلى 9	من 10 إلى 49	50 إلى 250	
1	الفلاحة والصيد البحري	166	4	3	173
2	المياه والطاقة	0	0	0	0
3	المحروقات	0	0	0	0
4	خدمات الأشغال البترولية	0	0	0	0
5	المناجم و المحاجر	26	1	23	50
6	الحديد و الصلب و الكهرباء	100	5	13	118
7	مواد البناء	683	6	19	708
8	البناء والأشغال العمومية	3103	40	302	3445
9	كيمياء-بلاستيك	76	4	10	90
10	الصناعة الغذائية	199	8	15	222
11	صناعة النسيج	233	1	7	241
12	صناعة الجلد	16	0	2	18
13	صناعة الخشب و الورق	126	1	8	135
14	صناعة مختلفة	19	0	0	19
15	النقل و المواصلات	1274	1	11	1286
16	التجارة	1692	5	40	1737
17	الفندقة و الإطعام	485	0	5	490
18	خدمات للمؤسسات	343	2	8	353
19	خدمات للعائلات	1024	0	14	1038

20	مؤسسات مالية	25	0	2	27
21	أعمال عقارية	9	0	1	10
22	خدمات للمرافق الجماعية	67	6	13	86
المجموع		9 666	84	496	10 246

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار

تشكل المؤسسات المصغرة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تبلغ **94.34 %**من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وهذا لان أغلبية المقاولين يتوجهون إلى الصناعات التحويلية أو الحرفية البسيط والتي لا تكلفهم الكثير من الجهد والعمل، أو لقلة التجهيزات والخبرات فالأقلية من هؤلاء قد يكونون خريجي جامعات واكثريتهم هم ذوي مستويات منخفضة.

جدول 04: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2009_2013

قطاع النشاط	2009		2010		2011		2012		2013	
	عدد الأجراء	النسبة	عدد الأجراء	النسبة	عدد الأجراء	النسبة	عدد الأجراء	النسبة	عدد الأجراء	النسبة
البناء والاشغال	17 650	49,77	14 788	48,83	15 059	48,68	16 376	47,99	17 117	48,29
التجارة	3 069	8,65	3 154	10,41	3 236	10,46	3 628	10,63	3 804	10,73
النقل و الم	1 515	4,27	1 580	5,22	1 614	5,22	1 787	5,24	1 850	5,22
خدمات للعائلات	1 009	2,85	1 180	3,90	1 250	4,04	1 500	4,40	1 611	4,55
مواد البناء	2 062	5,81	2 093	6,91	2 108	6,81	2 327	6,82	2 348	6,62
الفندقة	685	1,93	702	2,32	713	2,30	819	2,40	839	2,37
خدمات م	590	1,66	591	1,95	683	2,21	859	2,52	883	2,49
صناعة النسيج	670	1,89	689	2,28	691	2,23	719	2,11	735	2,07
الصناعة الغذائية	1 170	3,30	1 212	4,00	1 216	3,93	1 319	3,87	1 356	3,83
باقي القطاعات	7 041	19,86	4 296	14,18	4367	14,12	789 4	14,03	4900	13,83
المجموع	35 461	100	30 285	100	30 937	100	34 123	100	35 443	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الأكثر هيمنة على باقي القطاعات خلال السنوات(2009_2013) بنسبة تبلغ 35.79% ,35.23%, 35.08%, 33.82%, 33.66% ثم يليه قطاع التجارة بـ 16.85%, 16,53% , 16,57% , 16,89%, 16,85% على التوالي والنقل والمواصلات بنسبة تبلغ 13,44 % , 13,31%, 13,12%, 12,69%, 12,60%.

4-4 مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

1.4.4 جهاز الوكالــة الوطنيــة لدعـم تشغـيل الشـباب: الجـهاز موجـه للشـباب البـطال مـن أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار مؤسسة مصغرة وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة.

- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية لنشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية لتمويل المشروع.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل والمردودية المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى : 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على:

- قرض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد مخفضة من البنك.
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع .

في نهاية سنة 2007 قامت الوكالة بتقديم 329889 شهادة تأهيل لمشاريع الشباب والتي تسمح 918758 منصب عمل وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي[16]:

الجدول (05): توزيع شهادات التأهيل حسب قطاعات النشاط 2009 في ANSEJ

قطاعات النشاط	عدد شهادات التأهيل	النسبة المئوية	عدد مناصب العمال
خدمات	116304	31.52	308020
الزراعة	76074	20.61	202344
الصناعة التقليدية	45650	12.37	143000
الصناعة	33713	9.13	116184
نقل المسافرين	24873	6.74	60811
نقل البضائع	25921	7.02	54269
البناء والشغال العمومية	20433	5.53	75238
نقل التبريد	14058	3.81	29618
أعمال حرة	4988	1.35	12114
الصيانة	4597	1.24	12522
الصيد البحري	1733	0.46	7042

الري	713	0.19	2680
المجموع	368967	100	1023842

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من الجدول نلاحظ أن معظم المشاريع ترتكز على قطاعين رئيسيين هما قطاع الخدمات بنسبة 31.52 % وقطاع الفلاحة 20.61 % من إجمالي المشاريع المقدمة.

لكن من بين 368967 شهادة تأهيل مقدمة من طرف الوكالة ،لم يتم تمويل إلا 105300 مشروع بمبلغ استثماري إجمالي قدر بحوالي (231989135000 دج) أي 231.9 مليار دج، والتي تسمح بتوظيف 298188 عامل.

وتختلف عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 06 : عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاعات النشاط 2009

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع 10^3 دج
الخدمات	33289	31.61	91693	68590984
نقل المسافرين	12684	12.04	31720	23681851
الصناعة التقليدية	16716	15.87	57200	34983262
نقل البضائع	13758	13.06	28171	32094745
الزراعة	11429	10.85	29729	24725106
الصناعة	6025	5.72	21524	19682746
البناء والأشغال العمومية	5350	5.08	20445	15457525
الأعمال الحرة	2898	2.75	7166	3855293
الصيانة	2266	2.15	6300	3808448
الصيد	537	0.50	2765	3087878
الري	348	0.33	1475	2021292
المجموع	105300	100	298188	231989135

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة لا تمثل إلا حوالي 28 % من إجمالي المشاريع الحاصلة على شهادة التأهيل.

كما أن معظم المشاريع هي مشاريع قطاع الخدمات ونقل المسافرين والبضائع إضافة إلى قطاع الحرف، والملاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من المشاريع الفلاحية لم يتم تمويلها بحيث أنه من بين 76074 مشروع لم يتم تمويله إلا 11429 أي بنسبة 10.85 %.

5.4 مساهمة الوكالة الوطنية لدعم الشباب ولاية سعيدة:

الجدول رقم07:تطورمعدلات البطالة لولاية سعيدة من 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة	10.13	10.02	10	9.40	9.30	9.30

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم الشباب ولاية سعيدة

يوضح الجدول رقم 07 تراجع معدل البطالة سنة 2015 إلى 9.30 بعدما كان 10.13 سنة 2010 حسب الوكالة الوطنية لدعم الشباب ولاية سعيدة هذا راجع إلى برامج و أجهزة الشغل المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية.

الجدول رقم08:تطور سوق العمل خلال الفترة 2010-2015

الفترة / سوق العمل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
طلب العمل	14373	11967	11788	14011	19140	6654	58.793
عروض العمل	1141	1416	1575	1956	8545	1074	7.362
تنصيب العمل	1151	1059	1390	1648	1908	1033	6.281

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل سعيدة

من خلال الجدول رقم08 نلاحظ انخفاض طلبات العمل منذ 2010 إلى غاية 2013 ثم ارتفعت النسبة سنة 2014 لتعود للانخفاض سنة 2015 مقابل ذلك فان عروض العمل لم تحظى بنسب كبيرة مقابل طلب العمل قدرت فقط بنسبة 7.362 و هي قليلة من 58.793 يمكن إرجاع هذا التفاوت لطريقة التسيير و توزيع العروض على طالبيها. أما نسبة تنصيب العمل بلغت 6.281 راجع إلى تأثير دراسة المشاريع و اختياراتها.

الجدول رقم09:عدد المناصب المستحدث للشغل خلال الفترة 2011-2015

السنوات	عدد المناصب المستحدثة
2011	1242
2012	6297
2013	4563
2014	4635
2015	1166
المجموع	17903

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل سعيدة

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ تطور محسوس في ارتفاع عدد المناصب المستحدثة للوكالة عن شكل مؤسسات مقاولة مصغرة خلال 04 سنوات ما يقابلها انخفاض نسب البطالة عندما كانت في 2011 مقدرة ب 10.02 لتصل إلى 9.30 سنة2015.

الشكل02:المشاريع الممولة من الوكالة

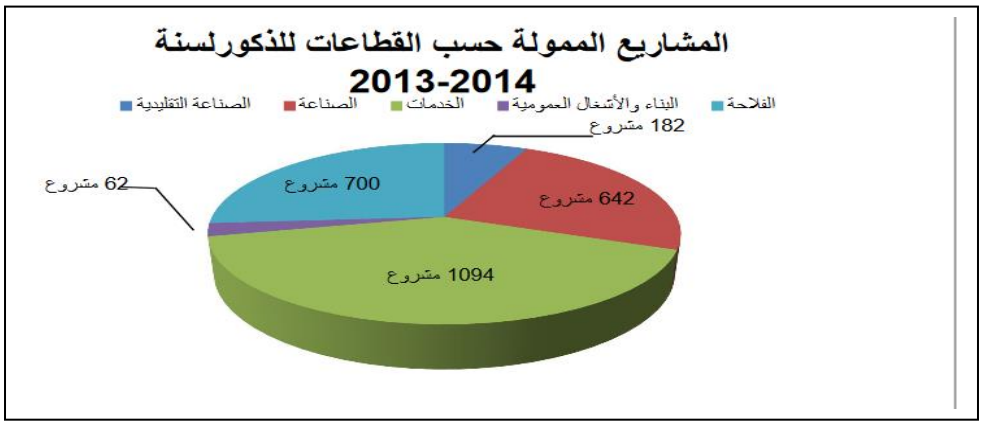

المصدر: ولد قادة سمير، سياسة التشغيل و تأثيرها على التنمية المحلية ،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية سعيدة، مذكرة ماستر ،ص98

الشكل03:المشاريع الممولة من الوكالة

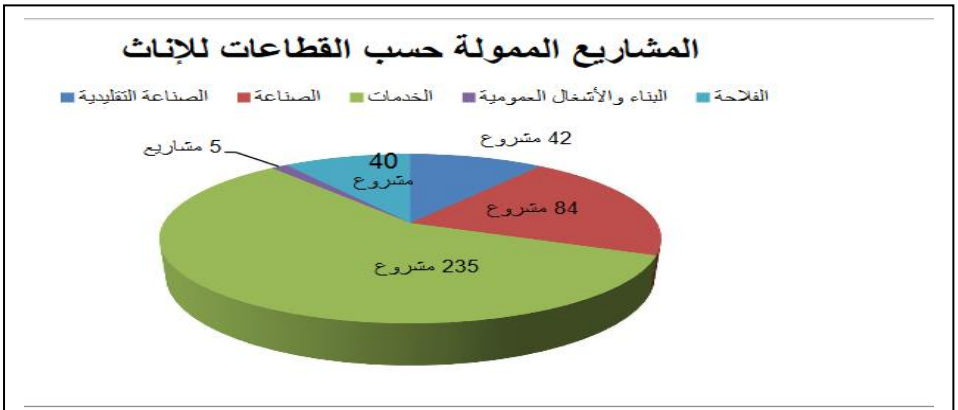

المصدر: ولد قادة سمير، سياسة التشغيل وتأثيرها على التنمية المحلية ،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية سعيدة، مذكرة ماستر ،ص98

من خلال الشكل 02 و03 نلاحظ أن نسبة المشاريع الممولة مرتفعة في قطاع الخدمات الذكور والإناث، كما بلغت المشاريع الممولة في الصناعة التقليدية بالنسبة للذكور700 مشروع وتليها 642 مشروع في الصناعة و182 مشروع في الفلاحة و 62 مشروع في البناء والأشغال العمومية وهي نسب معتبرة تؤدي إلى فتح مناصب الشغل كما عرفت المقاولة النسوية في ولاية سعيدة تطور ملحوظ حيث تم تحديد 84 مشروع نسوى ممول و42 مشروع في الفلاحة و40 مشروع في الصناع التقليدية و 05 مشاريع في البناء وهي نسب معتبرة كتشغيل اليد العاملة النسائية حسب الوكالة الوطنية لدعم الشباب في ولاية سعيدة.

5. خاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نستخلص ما يلي:

- تحظى المقاولة بأهمّية كبيرة في سياق مرحلة الاقتصاد المقاولاتي بالنّظر إلى أدائها لعدة أدوار اقتصادية واجتماعية، تتراوح بين مكافحة الفقر وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي .
- ترجمت الجزائر المقاولة من خلال تشريعات واطر قانونية ومالية بغية تطوير وترقية الاستثمارات وفتح مناصب الشغل لليد العاملة.
- يمكن الاتفاق أن البرامج التنموية وسياسيات التشغيل والاستراتجيات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية نجحت ولكن بنسبة قليلة إلا أنها غيرت نوعا ما وساهمت في خفض نسب البطالة بين الشباب .
- كما يمكن القول أن المقاولاتية في الجزائر تظهر من خلال الصناعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها.

و يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- تشجيع الحكومة الجزائرية للخيار المقاولاتي للشباب و دعمها للبرامج المقاولاتية.

- فتح الخيارات و تنويعها أمام الشباب لتحفيزهم و دعمهم على المقاولة .
- تفعيل دور المرافقة المقاولاتية للمشاريع و المؤسسات المصغرة خاصة للشباب الذين يتوجهون للحياة المهنية إذ لا يمكن الفصل بين المرافقة و المؤسسات المقاولة.
- عن سياسة دعم المقاولاتية، فإن تجسيدها ليس مقتصرا فقط على الحكومة، إذ أن يجب إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

6. قائمة المراجع

[1]– بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17–18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،ص23.

[2]– العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل 6–8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص09.

[3] - Robert D Hisrich et Michel P. Peters, ENTREPRENEURSHIP : lancer, élaborer et gérer une entreprise, édition de nouveaux horizons, France, 1989, p 07.

[4]–عمارة شريف، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجي،2018،ص02.

[5] - Marie -Claude ESPOSITO et Christine ZUMELLO L'entrepreneur et la dynamique économique, éditions ECONOMICA, Paris 2003.

[6] - Sophie BOUTILLIER et Dimitri UZUNIDIS L'entrepreneur: une analyse socio-économique, éditions ECONOMICA, Paris, 1995 .

[7]– بلال خلف سكارنة، الريادة وادارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008ص 92.

[8]- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر الرياض، 1999 ، ص202.

[9] كرزابي عبد اللطيف ،رقراقي أمينة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار للتوظيف الذاتي المستقل، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014 يومي 11و 12 نوفمبر 2014،جامعة البويرة،ص02.

[10] –فكري أحمد نعمان (النظرية الاقتصادية في الإسلام)، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1985، ص 114.

[11] –أحمد حسين الرافعي،" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2002 ، ص 207.

[12] – كرزابي عبد اللطيف ،رقراقي أمينة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار للتوظيف الذاتي المستقل، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014 يومي 11و 12 نوفمبر 2014،جامعة البويرة،ص02.

[13]-احمد قايد نور الدين، تجربة الجزائر في قطاع تشغيل مخرجات الجامعة والحد من البطالة، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014 يومي 11و 12 نوفمبر 2014،جامعة البويرة،ص12.

[14] –www.ons.dz consulté le 20-11-2019

[15]- كربالي بغداد، ديلمي مصطفى، دور القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014 يومي 11و 12 نوفمبر 2014،جامعة البويرة،ص10.

[16]- ولد قادة سمير، سياسة التشغيل و تأثيرها على التنمية المحلية ،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية سعيدة، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة الجزائر، 2015، ص98.